

السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر
دراسة صدمات 2014 و 2020

Financial policy and its role in confronting oil shocks and improving the
investment climate in Algeria Study shocks 2014 and 2020

زرمان محمد¹، غردى محمد²

¹جامعة لونيبي علي البلدية، 0202@univ-blida2.dz

²جامعة لونيبي علي البلدية، 0202@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2021-03-25

تاريخ الاستلام: 2020-09-05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات في الجزائر، باعتبار أن المحروقات أو ما يعرف بالذهب الأسود مادة أولية حيوية وهامة من بين جميع المواد الطاقوية الأخرى، نظرا لارتباطها بمعظم الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما كان غالبا وراء حدوث أزمات اقتصادية خاصة في الدول التي تعتمد عليها كمورد أساسي.

وقد قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات خاصة في جانب السياسة المالية من أجل التصدي لهذه الصدمات وتحسين البيئة الاستثمارية للخروج بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان، وقد تم التوصل من خلال نتائج هذه الدراسة إلى أن هذه المادة شديدة الحساسية لجميع المتغيرات سواء كانت اقتصادية أو سياسة أو أمنية وحتى صحية مثل ما حدث سنة 2014 و 2020، كما أن السياسة المالية تعتبر أداة ناجحة للتصدي للصدمات النفطية خاصة في الأجل القصير باعتبارها من أكبر الأدوات مرونة في التعامل مع مثل هذه الظروف.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، الصدمات النفطية، البيئة الاستثمارية.

تصنيف JEL: E62، Q43، Q50.

Abstract :

This study aims to shed light on the role of financial policy in facing oil shocks resulting from the collapse of fuel prices in Algeria, considering that fuels, or what is known as black gold, are a vital and important raw material among all other energy materials, given their connection to most economic activities, and this is what was often behind the occurrence of economic crises, especially in the countries that depend on them as a basic resource.

Algeria has taken a set of measures, especially in the aspect of financial policy, in order to address these shocks and improve the investment environment to bring the national economy to a safe haven, and it has been concluded through the results of this study that this fuels is

highly sensitive to all variables, whether economic, political, security or even As healthy as what happened in 2014 and 2020, financial policy is considered a successful tool to address oil shocks, especially in the short term, as it's one of the most flexible tools in dealing with such circumstances.

Keywords : financial policy, oils hocks, investment environment.

Jel Classification Codes : E62, Q43, Q50.

مقدمة:

إن المتتبع لوضع الاقتصاد الجزائري يرى أن الجزائر تعاني من أزمة هيكلية نظرا لارتباط اقتصادها بأسعار النفط، وبالتالي فهي تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط و تمتد آثارها إلى جميع القطاعات و المستويات، و هذا ما كشفتته أزمة النفطية العكسية سنة 1986 وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني الذي لا تزال تبعاتها إلى الآن، فترقية القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الاستثمار الأجنبي وزيادة الدعم للقطاع الفلاحي وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح المنظومة البنكية و المصرفية وغيرها تمثل تحديات حقيقية لجزائر ما بعد النفط.

تواجه الجزائر منذ نهاية سنة 2014 أزمة اقتصادية مقلقة جراء انخفاض أسعار البترول، حيث تلقت الحكومة الجزائرية صدمة قوية إثر مواصلة سعر النفط تدرجه ليستقر عند السعر 27 دولارا للبرميل مطلع سنة 2016، مع اعتمادها على سعر 37 دولارا كسعر مرجعي في ميزانيتها، مما أضّر باقتصادها، وبالتالي إرباك حسابات الحكومة.

ومن هنا سنحاول معالجة الإشكالية التالية: ما مدى قدرة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في جانب السياسة المالية على مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر؟ ، وللإحاطة بكل جوانب الموضوع تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تراجع أسعار المحروقات؟
 - ما هي انعكاسات الصدمات النفطية على التوازنات المالية لاقتصاد الوطني؟
 - هل تعتبر السياسة المالية أداة ناجعة للتخفيف من حدة الصدمات النفطية؟
 - إلى أي مدى نجحت الجزائر في التصدي لهذه الصدمات؟
- الفرضيات :** للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع مجموعة من الفرضيات كما يلي:
- تعتبر المحروقات مادة أولية تخضع أسعارها للعرض والطلب كباقي المنتجات.
 - باعتبار أن المحروقات المكون الرئيسي للاقتصاد الجزائري فإن انخفاض أسعارها كان له انعكاسات سلبية على جل المتغيرات الداخلية والخارجية.
 - تعد السياسة المالية من أفضل الآليات لدى الحكومة للتصدي للصدمات النفطية.
 - نجحت الجزائر في تخطي الآثار السلبية التي خلفها انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014 بفعل الإجراءات التي اتخذتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كون أن السياسة المالية من بين أكثر أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على الأنشطة الاقتصادية ولهذا تلعب دورا محوريا في التعامل مع الظروف الطارئة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف اختلالات هيكلية لازمتها منذ مدة طويلة نظرا لارتباطه بأسعار المحروقات التي عرفت بدورها عدت صدمات منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

المنهج المتبع:

لقد تطلبت منا دراسة هذا الموضوع إتباع المنهج الوصفي التحليلي ولما نشئت تم تقسيمه إلى جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

الدراسات السابقة:

لقد تطرقت بعض الدراسات إلى العلاقة بين السياسة المالية وأسعار المحروقات ومن بين هذه الدراسات نذكر: - دراسة (شكوري، آخرون، 2012): مقال في مجلة الاقتصاد والمناجنت، العدد 2012/11، تطرقت هذه الدراسة إلى استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول، بهدف معرفة إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية الاستجابة لتقلبات أسعار البترول في ظل الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بعائدات صادرات هذا القطاع، وهذا من خلال تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج الداخلي في المدى الطويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تزامن متكامل بين المتغيرين محل الدراسة، بالإضافة إلى التأثير المباشر لأسعار البترول على الإيرادات العامة، وبذلك أصبحت السياسة المالية تعتبر قناة تنتقل من خلالها تقلبات أسعار البترول إلى باقي القطاعات الأخرى.

- دراسة (مغلاوي، بلعربي، 2017): مقال في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2017/01، تمحورت هذه الدراسة حول الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2014، وتهدف إلى استقصاء الكفاءة النسبية لهاتين السياستين على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (svr)، وقد توصلت إلى أن السياسة النقدية أكثر كفاءة نسبيا من السياسة المالية على الميزان التجاري أما السياسة المالية فهي أكثر فعالية على ميزان رؤوس الأموال.

- دراسة (شليحي، بن موفق، 2017) مقال في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 03، العدد 2017/02 وتطرقت إلى الاستراتيجيات المتبعة لترشيد السياسة المالية في الجزائر في ظل تدهور أسعار البترول، بهدف معرفة الإجراءات المتخذة وفق قانون المالية لسنة 2017 لترشيد السياسة المالية، وقد توصلت الدراسة إلى التأثير المعتبر للاقتصاد الجزائري من خلال السياسة المالية وكان ذلك نتيجة إلغاء العديد من المشاريع التنموية كتخفيض ميزانية التجهيز والاستثمار وتخفيض نفقات بعض الهيئات الإدارية، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الجبائية لتوسيع الوعاء الضريبي من أجل تحقيق موارد مالية إضافية.

أولا: الإطار النظري للدراسة

تعد السياسة المالية من بين أكثر الأدوات تأثيرا وتأثرا بالأنشطة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس غالبا ما نجد أن الحكومة تستخدمها كوسيلة لضمان الاستقرار والتوازن الاقتصادي والمالي.

1- ماهية السياسة المالية

ارتبط مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في وضع سياستها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، إلا أن هذه المفاهيم تعددت واختلقت، نظرا لكون السياسة المالية تعد المرآة العاكسة لمدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1-1- مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية المتعلقة بعوائد وإنفاقات الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، عموما تتمثل في استعمال الإنفاق الحكومي G والضرائب TA والتحويلات TR لمكافحة البطالة وبلوغ التشغيل الكامل (بوخاري، 2014، ص 61).

1-2- أدوات السياسة المالية

تستند السياسة المالية على عدة أدوات تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها ومن بين أهم هذه الأدوات نذكر:

1-2-1- السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (عبد العزيز عثمان، 2008، ص 09).

1-2-2- سياسة الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة (سوزي عدلي، 2003، ص 27)، أما سياسة الإنفاق العام فتعبر عن استخدام النفقات الحكومية لتحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تثبيته أو تخفيضه، بحسب الأهداف المراد تحقيقها، والظروف الاقتصادية السائدة.

1-2-3- السياسة الائتمانية

تعبر السياسة الائتمانية عن عملية منح أو حصول الدولة على القروض بمختلف أنواعها من أجل الاستثمار أو تسهيل عملية الإنتاج وتشمل عملية الائتمان سداد أصل القرض والخدمات المترتبة عنها.

1-3- أهداف السياسة المالية

تلعب السياسة المالية في النشاط الاقتصادي دورا كبيرا باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (عبد المطلب، 2003، ص 44):

1-3-1- التوازن المالي

ويقصد به استخدام الدولة لمواردها على أكمل وجه، كأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يتلاءم وحاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والغرارة في توفير الموارد.

1-3-2- التوازن الاقتصادي

وهو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام، معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن.

1-3-3- التوازن الاجتماعي

وهو تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانياته، ومعنى ذلك هو أن لا يقتصر دور السياسة المالية على تحقيق أقصى مستوى من الناتج وإنما ضمان عدالة توزيعه على الأفراد.

1-3-4- التوازن العام

وهو عبارة عن التوازن بين إجمالي الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد على الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى النفقات الحكومية)، وبين الناتج الوطني الإجمالي.

2- واقع ومضمون الصدمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة أزمات اقتصادية ناتجة عن الاختلالات التي عرفت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وآخرها كانت سنة 2014 و2020.

2-1- مفهوم الصدمة النفطية

هي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار ويستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض أو الطلب أو الاثنين معا، مثل عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، الصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على إمدادات النفط، بالإضافة إلى السعي الحثيث من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط والتي تمكنت مؤخرا من تحقيق طفرة في هذا المجال، خاصة فيما يعرف بالنفط الصخري الذي كان له الدور الأساسي في انخفاض أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية منتصف عام 2014 والذي استمر لحد الآن. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء هذه الظاهرة الاقتصادية والمتمثلة في الأسباب السياسية المركبة، وهناك العديد من الدول تعتقد أن التقلبات في أسعار النفط لا تعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية (اسراء و اسراء، 2018، ص 59).

2-2- نشأة الصدمة النفطية 2014

شهد متوسط سعر نفط الجزائر (صحار بلند) خلال السنوات 2000-2014 ارتفاعا هاما، حيث ارتفع من 28.77 دولار/برميل سنة 2000 إلى 98.96 دولار/برميل سنة 2008 قبل أن يهوي إلى 62.35 دولار/برميل سنة 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع إلى 80.35 دولار/برميل سنة 2010 وإلى 112.92 دولار/برميل سنة 2011 واستمر السعر المتوسط فوق عتبة 100 دولار/برميل حتى شهر أوت من سنة 2014، حيث هوى بعد ذلك إلى 97.10 دولار/برميل في سبتمبر من نفس السنة (ريغي، 2016، ص 234).

ليعرف النصف الثاني من سنة 2014 انخيارا في أسعار النفط والذي بدأ في سبتمبر 2014، حيث نزلت الأسعار إلى 94 دولار للبرميل، نظرا لتخمة النفط الخام المعروض في الأسواق، وهو ما أدى إلى تراجع الأسعار بشكل كبير خلال هذه الفترة

لتصل لأقل مستوي لها منذ 6 سنوات، لتستقر عند 55.27 دولار للبرميل في ديسمبر 2014 (غريغوري، 2015، ص 02)، وهو ما أثر بشدة على ميزانيات الدولة التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها.

2-3- نشأة الصدمة النفطية 2020

كما شهدت أسعار النفط صدمة ثانية في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا إذ هوت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقارب 20 سنة، وقد سجلت الأسعار معدلات سالبة إذ أن الأصل في التعاملات التجارية والاقتصادية أن يتم تقديم السلعة أو الخدمة نظير مقابل مادي ولكن في ظل ظروف إستثنائية قد يجد المنتج نفسه أمام مشكلة عدم قدرته على تصريف المنتج، فيدفع لمن يأخذه مقابلا للتخلص منه، وهذا ما حدث في سوق النفط يوم 20 أبريل 2020، حيث تم عرض الخام الأميركي بأسعار سالبة، وصلت إلى 37 دولارا، يدفعها المنتج للمشتري في بعض الصفقات (الصاوي، 2020)، وقد خلفت هذه الأزمة مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد العالمي وخاصة منها الجزائر.

2-4- تطور أسعار النفط

لقد شهدت أسعار النفط عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض حسب العوامل التي تؤثر فيها من فترة إلى أخرى كما هو مبين في الجدول الموالي:

الوحدة: دولار للبرميل

الجدول رقم (01) تطورات متوسط أسعار النفط 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
سعر البرميل	80.1	112.9	111.0	109.5	100.7	55.76	44.2	54.12	71.44	64.49	26.31

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

(OPEC, 2010-2019)

*(OPEC , June 2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 2011-2014 هناك نوع من الاستقرار في المستويات العامة لأسعار النفط، ولكن ابتداء من نهاية سنة 2014 عرفت تراجع كبير في أسعار هذه المادة، حيث انخفضت من 100.766 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45.13 دولار للبرميل كمتوسط في 2016. إلا أنه بين الفترة 2017-2019 هناك استقرار في الأسعار، ثم عرفت هذه المادة صدمة أخرى في مارس 2020 انخفض فيها السعر إلى 21 دولار للبرميل كأدنى مستوى منذ ما يقارب 20 سنة وانخفضت أسعار النفط الخام في العالم بنسبة 60 %، نتيجة انتشار فيروس كورونا وتدابير الحجر الصحي الذي فرضته معظم دول العالم، وهو ما وضع البلدان التي تعتمد على النفط كمصدر للدخل في مشاكل عدم التوازن المالي ومنها الجزائر.

2-5- أسباب الصدمتين النفطيتين 2014 و2020

تعود أسباب الصدمات النفطيتين إلى عدة عوامل منها ما هي أسباب طبيعية وأخرى هيكلية.

2-5-1- أسباب أزمة 2014

- يعود تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة لعدة أسباب نذكر منها (غريغوري ، 2015، ص 01):
- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تَحمة من المعروض العالمي.
 - التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط من أكبر الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للنفط، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغييرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب استقرار الأسعار، فقد فاجأت المنظمة في اجتماعاتها قبل هذه الأزمة الجميع باتخاذها قرارات بزيادة الإنتاج رغم فائض العرض العالمي في تلك الفترة، وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار وهذا القرار جاء على العكس تماما عما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج، مما ساعد على انتعاش الأسعار مجددا.
 - الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب، حيث ستمكن إيران من تصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تَحمة المعروض العالمي.
 - يرى ممدوح سلامة وهو خبير دولي في الطاقة ومستشار لدى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO أن "النفط مثل العملة"، وجهها الأول اقتصادي و الثاني سياسي، حيث أصبح يستخدم كأداة ضغط على بعض الأطراف وأوضح أن اتفاق سعودي أمريكي وراء تدهور أسعار النفط موجه ضد إيران وروسيا للضغط عليهما اقتصاديا لأسباب سياسية، وقدم مثلا عن اتفاق سعودي أمريكي قد جرى مطلع سبعينيات القرن العشرين لخصر تسعير بيع النفط السعودي بالدولار مما أسهم في نشوء البترودولار وارتفاع أسعار النفط (سلامة، 2015، ص 03).
 - تراجع الطلب العالمي وخاصة في البلدان المستوردة الرئيسة مثل بلدان الإتحاد الأوروبي واليابان، وتراجع معدلات النمو في الصين والهند دفع إلى انخفاض الطلب على النفط، فالصين تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيارا كبيرا في صادراتها و استثمارها التي تمثل ثلثي (2/3) ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة، وبالتالي أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني يؤثر بشكل كبير وبقوة على الأسعار إلى درجة انخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية (التميمي، 2015، ص 104).
 - الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستغناء عنه ببدائل أخرى.
 - بالإضافة إلى ما سبق يمكن إرجاع السبب الرئيسي لانخفاض أسعار النفط في 2014 إلى تَحمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية، وبناء على ذلك كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار ولكن الرياض لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوة

العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، أكثر مما يضر بالمملكة العربية السعودية، وعليه يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في عام 2014 على أجندة سياسة للرياض الخارجية.

2-5-2- أسباب أزمة 2020:

أما أسباب الأزمة الحالية (2020) فتعود إلى ما يلي (عايش، 2020):

- تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب انتشار فيروس كورونا (الاستهلاك الصيني حوالي 10 مليون برميل يوميا) باعتبار أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

- الصراع الروسي السعودي ويعود هذا الصراع إلى فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك ودول خارج المنظمة وأهمها روسيا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع. وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.

- القرار الصادر عن السعودية، والتي هي أكبر منتج للنفط في العالم، القاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر أبريل 2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق، بأكثر من عشرة دولارات، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى أن «حرب أسعار» أو «حربا نفطية» قد اشتعلت بين السعودية وروسيا، ما أدى على الفور إلى الفوضى في السوق وفقدان السيطرة وانحيار الأسعار الفوري.

- انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية بنسبة 10% بفعل الركود الذي يشهده النمو الاقتصادي العالمي (OPEC, May 2020) خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 على أن أوروبا أصبحت بؤرة لوباء كورونا، مما نتج عنه توقف المصانع عن النشاط وتوقف السيارات عن الحركة بصفتها تستهلك كميات معتبرة من النفط.

2-6- آثار الصدمة على الاقتصاد الجزائري

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط تبقى الجزائر من أكبر الدول تضررا من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد، فقد خلف انخفاض أسعار النفط آثارا بارزة على الاقتصاد الجزائري.

2-6-1- آثار صدمة 2014

ويظهر ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية الآتية: (مرفيت، 2016، ص ص 3-4):

- انخفاض حجم الإيرادات: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار، مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض قدره 45.47%.

- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، حيث انخفضت موارده الصندوق بشكل حاد، إذ تراجع بـ 1714.6 مليار دينار في الفترة الممتدة بين بداية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015، أي انخفاض بـ 33,3% على مدى 12 شهرا، بينما احتياطي الصرف تراجع من 200 مليار دولار إلى 60 مليار دولار بين 2014 وبداية 2020.

- عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014، واستمر هذا العجز إلى غاية اليوم.

2-6-2- آثار أزمة 2020

لقد كان لهذه الأزمة خسائر كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الاقتصاد الوطني (تشرف عليها وزارة المالية) الذي عرض خلال لقاء الوزير الأول بممثلي الشركاء الاجتماعيين والمتعاملين الاقتصاديين (elkhabar,2020):

2-6-2-1- قطاع النقل:

نظر لإجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها الدولة بهدف التحكم في انتشار الوباء من خلال توقيف جل وسائل النقل أدى إلى خسائر معتبر تكبدها قطاع النقل تمثلت في:

- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية : سجلت خسائر خلال الفترة من 20 مارس إلى 29 أبريل 2020 بقيمة 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين و72 مليون دج بالنسبة لنقل البضائع. بينما بلغت الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دج. وجاءت هذه الخسائر بعد تعليق 280 رحلة يوميا (-4.9 مليون مسافر).

- الخطوط الجوية الجزائرية: سجلت خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 أبريل بـ 16.31 مليار دج وتوقع ارتفاع هذه الخسائر إلى 35 مليار دج بنهاية السنة (دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن)، ويأتي ذلك بعد إلغاء 4.357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1.07 مليون مقعد.

- مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف): سجلت خسارة إجمالية بـ 1.32 مليار دج بنهاية أبريل، ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والترامواي والمترو والنقل بالكابلات ونشاط محطات الحافلات.

- مجمع "غاتما": خسائر بـ 792.84 مليون دج بنهاية ماي بسبب توقف جميع سفن نقل المسافرين و326.25 مليون دج بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن بـ 30% وخسائر بـ 95 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر بـ 80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع إلى الموانئ إضافة إلى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدة الجزائر ووهران وبجاية.

- مجمع خدمات الموانئ "سيربور": خسائر في رقم الأعمال بـ 378.19 مليون دج.

2-6-2-2- قطاع السياحة

إن القطاع السياحي يرتبط بعدة قطاعات وفي مقدمتها قطاع النقل، وبالتالي أدى التوقف شبه الكلي لهذا القطاع عن النشاط إلى انعكاسات جد سلبية على القطاع السياحي ومنها:

- الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر: تسبب توقف النشاط في نقص في رقم الأعمال بـ 27.3 مليار دج شهريا.

- مجمع الفنادق والسياحة والمعالجة بالمياه: نقص في رقم الأعمال بـ 2.7 مليار دج شهريا.

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة: انخفاض بـ 87.6 مليون دج شهريا.
- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: انخفاض بـ 31.56 مليون دج شهريا.

2-6-2-3- قطاع النشاطات الحرفية

يعتبر قطاع النشاطات الحرفية من القطاعات التي تأثرت بتداعيات هذه الأزمة خاصة بعد إجراءات الحجر المنزلي وتوقف الحرفيين عن النشاط وتمثلت هذه الخسائر في:

- تقديرات بخسائر تصل 12.07 مليار دج شهريا حسب تحقيقات ميدانية شملت الحرفيين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية وكذا المؤسسات العمومية في هذا المجال.

2-6-2-4- قطاع الطاقة

بعد قطاع الطاقة من أكبر القطاعات تضررا من هذه الأزمة خاصة بعد انهيار أسعار المواد الطاقوية وفي مقدمتها المحروقات إلى أدنى مستوياتها وقد كانت هذه الخسائر كما يلي:

- سوناطراك: يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء بـ 247 مليون دج في الفترة بين 15 مارس و31 ماي.
- سونلغاز: نقص في رقم الأعمال بـ 6.5 مليار دج.
- نפטال: إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية الآن يقدر بـ 20 مليار دج.
- شركة طيران طاسيلي (فرع مجمع سوناطراك): تراجع في رقم الأعمال بـ 27% في مارس أي خسائر بـ 221 مليون دج وتراجع بـ 72% في أبريل أي 595 مليون دج.

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة

بعد تطرقنا لأهم المفاهيم والجوانب النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة.

1- الإجراءات المتخذة لاحتواء الصدمات

إن التأقلم مع الظروف الطارئة يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية تتلائم والوضع القائم لهذا اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

1-1- التدابير المتخذة لمواجهة أزمة 2014

اعتمدت الحكومة الجزائرية لإحتواء هذه الصدمة على الجوانب الآتية:

1-1-1- جانب السياسة الجبائية

قامت الحكومة باتخاذ جملة من التدابير في جانب السياسة الجبائية نذكر منها: (القانون رقم 18-15، 2015، ص ص 04-07):

- رفع قيمة قسيمة السيارات، حسب نوع وعمر وقدرة السيارة في حدود تتراوح بين 16% و40%، حيث تتراوح قيمة القسيمة للمركبات النفعية التي يقل عمرها عن 5 سنوات من بين 6 آلاف إلى 18 ألف دينار، أما المركبات التي يفوق عمرها 5 سنوات فيتراوح سعر القسيمة من 3 آلاف إلى 8 آلاف دينار، أما مركبات نقل المسافرين فتتراوح قيمة القسيمة للمركبات التي

يقل عمرها عن 5 سنوات بين 5 آلاف إلى 18 ألف دينار، أما المركبات التي يفوق عمرها 5 سنوات فيتراوح سعر القسيمة بين 3 آلاف إلى 9 آلاف دينار، كما تم رفع سعر القسيمة بالنسبة للمركبات السياحية والمركبات النفعية المادة 09 من قانون المالية 2016، بالإضافة إلى إعفاء السيارات التي تسير بغاز النفط الوقود المسال والغاز الطبيعي المضغوط و هذا لتشجيع استعمال الوقود النظيف" المادة 11 من قانون المالية 2016".

- زيادة الرسم العقاري عن الأراضي القابلة للبناء غير المستغلة بعد ثلاث سنوات من تسليم رخصة البناء، بهدف تطهير الوضعية الحالية للسوق العقاري الذي يعرف ضغوطا كبيرة، ويقضي النص بأن «الأراضي الواقعة في مجالات عمرانية أو الموجهة للتعمير والتي لم تشهد الشروع في البناء بعد ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على رخصة البناء تخضع لمضاعفة بأربع مرات في الحقوق الواجبة بموجب الرسم العقاري» المادة 05 من قانون المالية 2016 .

- تعديل نسبة الرسم على القيمة المضافة، حيث انتقل من 7% إلى 17% على بيع الديازال وعلى استهلاك الغاز الطبيعي الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الثلاثي، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوات للساعة/ثلاثي" المادة 14 من قانون المالية 2016".

- إقرار إتاوات بنسبة 5% و 2% على الإيرادات الخام من استغلال تجهيزات الحمامات (مياه حموية) والمياه الموجهة للاستغلال البشري أو الصناعي على التوالي" المادة 41 من قانون المالية 2016 .

1-1-2- جانب سياسة الإنفاق العام

من خلال قانون المالية 2016 تم تقليص نفقات الدولة إلى 7.984 مليار دينار، منها 4.807,3 مليار دينار لنفقات التسيير و 3.176,8 مليار دينار لنفقات التجهيز (القانون رقم 15-18، 2015، ص ص 27-28). حيث تم تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في إطار قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، إذ انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات من خلال فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات والإسمنت ، بالإضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة (مرفيت، 2016، ص 04).

الجدول رقم (02) تطورات حجم النفقات العامة 2014-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التجهيز	2941	3885	3176	2291	4043.6	3602.6	2929.6
نفقات التسيير	4714.4	4972.2	4807.3	4591.8	4584.4	4954.5	4893.4

المصدر: من إعداد لباحثان اعتمادا على: (قوانين المالية، 2014-2020)

ويشير الجدول أعلاه إلى تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة المبينة في الجدول، ويتضح أن تأثير الأزمة ظهر على حجم النفقات بشقيها التجهيزي والتسييري خاصة في 2016 و 2017 إذ تراجعت نفقات التجهيز ب 18% و 27% على التوالي أما نفقات التسيير فقد انخفضت ب 3% و 4.5% لتعاود الارتفاع بداية من 2018 بعد تحسن أسعار المحروقات، ويعود

هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في حجم نفقات الدولة إلى العائدات التي تحصلها، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات تبعها تحسن في إيرادات الدولة وبالتالي زيادة النفقات العامة والعكس في حالة تراجع أسعار النفط.

1-1-3- دعم الاستثمار

لجأت الحكومة إلى وضع إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة الصناعات المنتجة والناشئة، ومن أهم هذه الإجراءات مايلي:

- إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات خاصة الاستثمارات المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة، وتخص هذه الإجراءات تسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية، حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية، كما تم اقتراح إلغاء إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار " المادة 02 من قانون المالية 2016" (القانون رقم 15-18، 2015، ص 04).
- الترخيص بمنح الأراضي التابعة لأموال الدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية بصيغة الامتياز القابلة للتحويل إلى صيغة التنازل طبقا لدنتر شروط شريطة الانجاز الفعلي للمشروع المرفق بشهادة مطابقة.
- القرض المستندي من أجل تمويل مشاريع استثمارية واقتصادية للدولة، وأوضح وزير المالية من جهة أخرى بأن الاكتتاب لهذا الاقتراض سيكون مفتوحا للجميع دون استثناء سواء الخواص أو المؤسسات العمومية والخاصة وأنه سيعرض في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها .
- يرخص للبنوك بمنح قروض استهلاكية موجهة حصريا لاقتناء السلع من طرف العائلات، فضلا عن تلك التي تمنحها لاقتناء العقارات، وذلك في إطار تنمية الأنشطة الاقتصادية "المادة 88 من قانون المالية 2015" (القانون رقم 10-14، 2014، ص 32).

1-1-4- تخفيض قيمة الدينار

تتطلع الحكومة من خلال هذا الإجراء إلى تحقيق موارد مالية إضافية من أجل تغطية التراجع الكبير في حجم الإيرادات النفطية، في ظل حجم النفقات الضخمة.

الجدول رقم (03) تطور قيمة الدينار مقارنة بالعملة الدولية الدولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2011	
119,36	116.62	110.93	109.47	100.4	80.56	79.3	72.8	الدينار مقابل الدولار
% 2.3 -	%5.1 -	%1.3 -	%9 -	%24.62-	%1.5 -	%10-	/	التغير

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

(Ministère des Finances, 2020)

في سياق هذه التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط، واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله النشط في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام

والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، بهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري بين سنتي 2014 و2015 مقابل الدولار الأمريكي، إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.57 للدولار الواحد إلى 100.46 للدولار الواحد، أي بانخفاض يعادل 19.81% (البنك المركزي الجزائري، 2016، ص 72)، ثم من 110.93 للدولار الواحد سنة 2016 إلى 115.2 سنة 2017 بنسبة انخفاض تقدر بـ 3.8%، هذا وقد أدى تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول سنة 2017 إلى تحسن قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 بنسبة 1.06%، ثم عاود الانخفاض ليستقر عند 119.36 دج/الدولار بنسبة انخفاض قدرت بـ 7.5% مقارنة بـ 2017.

1-1-5- رخص الاستيراد:

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتخذة للتحكم في التجارة الخارجية وخروج العملة الصعبة، وهو يمثل أحد إجراءات السياسة التجارية الهامة التي تلجأ إليها الدولة، وتمثل هذه السياسة في تحديد حصص للسلع المستوردة في حدود معينة وبنسب محددة.

1-2- التدابير المتخذة لمواجهة أزمة 2020

لقد كان لهذه الأزمة آثار بالغة على الاقتصاد الجزائري إذ انخفضت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها مما خلف انعكاسات سلبية كبيرة حتمت على الدولة والمجتمع المدني التكيف مع هذا الوضع الجديد من خلال جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:

1-2-1- الإجراءات المتخذة في مجال السياسة الجبائية

تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات في هذا الإطار بهدف تحسين الوضعية المالية للدولة وتنشيط المحيط الاقتصادي ومن بين هذه التدابير نذكر:

- رفع أسعار البنزين والمازوت من أجل ترشيد استهلاك المواد الطاقوية وتخفيف العبء على ميزانية الدولة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (القانون رقم 20-20، 07، ص 10).

- فرض الضريبة على الممتلكات وتحديد نسبتها بـ 1% على لأمالك التي تفوق 100 مليون دج، وتدخل في هذا الإطار الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الحقوق العينية العقارية، الأموال المنقولة مثل (السيارات الخاصة التي تفوق سعة أسطوانتها 2000 سم غاز أويل، بنزين و2200 سم، الدراجات النارية ذات سعة محرك يفوق 250 سم، اليخوت وسفن النزهة، طائرات النزهة، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500 ألف دج، المنقولات المخصصة للتأثيث، المجوهرات والأحجار الكريمة والذهب والمعادن الثمينة)، المنقولات المادية الأخرى منها (الديون والودائع و الكفالات، عقود التأمين في حالة الوفاة، الریوع العمرية) (القانون رقم 19-14، 2019، ص 11).

- ينشأ رسم سنوي يطبق على السيارات والآليات المتحركة ويستحق هذا الرسم عند اكتتاب عقد تأمين السيارات من قبل صاحب السيارة أو الآلة المتحركة، تحدد معدلات هذا الرسم على النحو الآتي 1500 دج بالنسبة للسيارات السياحية، 3000 دج للمركبات الأخرى والآليات المتحركة (القانون رقم 19-14، 2019، ص 32).

- يعنى من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة، بصفة مؤقتة المواد الصيدلانية العتاد الطبي، ومعدات الكشف، وكذا لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات المستعملة المحددة قائمتها طبقا للتنظيم الساري المفعول، لمواجهة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). (القانون رقم 20-07، 2020، ص13)

1-2-2- الإجراء المتخذة في جانب سياسة الإنفاق

تماشيا مع الأوضاع الراهنة اتخذت الحكومة جملة من التدابير في جانب سياسة الإنفاق العام بهدف التخفيف من تداعيات الأزمة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن ومن بينها نذكر:

- يخصص لميزانية مبلغ قدره 8.9 مليار دج لميزانية وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، حيث تم تخصيص مبلغ 7.5 مليار دج مساهمة للصيدلية المركزية للمستشفيات مخصصة لاقتناء الأدوية و مستلزمات الوقاية في إطار مكافحة وباء كورونا (كوفيد-19)، ومبلغ قدره 1.4 مليار دج مساهمة لمعهد باستور الجزائر مخصصة لاقتناء الكواشف لنفس الغرض (القانون رقم 20-07، 2020، ص21).

- تخصيص منحة 10 آلاف دج جزائري للعائلات المعوزة والمتضررة من جراء الأزمة.

- رفع قيمة معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي ومنحه حسب الفئات، بالإضافة إلى رفع الأجر القاعدي الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج.

- فتح المجال أمام أطراف المجتمع المدني لتقديم المساعدة من خلال فتح حسابين وطنيين لجمع التبرعات بالعملة المحلية، وثلاث حسابات لدى بنك الجزائر الخارجي لجمع التبرعات بالعملة الأجنبية، حيث بلغت قيمة التبرعات 230 مليار سنتيم وحوالي 1 مليون دولار (بلعيد، 2020).

- تستفيد المداخيل التي لا تتعدى 30 ألف دج من إعفاء كامل من الضريبة على الدخل الإجمالي، و المداخيل التي تفوق 30 ألف دج من إعفاء إضافي من الضريبة على الدخل.

3-2-3- دور المجتمع المدني: تجلّى دوره فيما يلي:

- لقد لعبت الجمعيات دور كبيرا في تحقيق التضامن والتكافل المجتمعي عن طريق قيام العديد من الجمعيات والمتطوعين بتوزيع المواد الغذائية وغيرها من "المساعدات" على الشرائح المجتمعية الفقيرة و المحتاجة.

- بروز دور الشركات الناشئة في تقديم المساعدة والتخفيف من حدة الأزمة من خلال ابتكار بعض الشباب سواء فرادى أو ضمن جماعات، تطبيقات ونظم تقنيات وآلات يَسِّر على العاملين في المؤسسات الاستشفائية معالجة المرضى والتعامل مع الوافدين عليهم.

- قيام مخابر البحث والجامعات بإنتاج وتطوير أجهزة ومنتجات طبية كانت تكلف خزانة الدولة أموال طائلة على غرار جامعة وهران تيزي وزو، المسيلة... الخ.

2- انعكاسات الإجراءات المتخذة على المتغيرات الاقتصادية الكلية

لقد سمحت التدابير التي اتخذتها الدولة في التخفيف من حدة الصدمة التي شهدتها أسعار المحروقات سنة 2014 وقد ظهر ذلك من خلال عدة متغيرات نذكر منها:

2-1- تطور حجم الإيرادات العامة

تنقسم إجمالي الإيرادات بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية كما يوضح في الجدول الموالي:

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (04) تطور الجباية العادية وغير العادية 2010-2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	*2018	*2019	**2020
الإيرادات العادية	2349.9	2729.6	3329.0	3810.3	3964.2	3347.6	4089.3
الإيرادات غير العادية	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2349.6	2186.2	2200.3

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

(Banque d'Algérie, 2010-2017)

*(Ministère des Finances, 2020)

** الإيرادات المتوقعة حسب (القانون رقم 19-14، 2019)

يشير الجدول أعلاه إلى تطور حجم الإيرادات العادية وغير العادية حيث نلاحظ أن الإيرادات النفطية (غير العادية) عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض نظرا لارتباطها بأسعار المحروقات حيث شهدت أدنى مستوى لها سنة 2016 إذ قدرت بـ 1781.1 مليار دينار، أما الإيرادات العادية فقد بلغت 2729.6 مليار دينار سنة 2015، و 3329 مليار دينار في 2016 أي بمعدل نمو قدر 16.2% سنة 2015 و 21.95% سنة 2016 مقابل 3.1% في 2014، ويرجع هذا التحسن إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الناتج عن تراجع الإيرادات غير العادية (النفطية)، وقد سجلت هذه الأخيرة تراجع قدر بـ 30% في 2015 و 25% في سنة 2016، ثم تحسنت في 2017 لتبلغ 2372.5 مليار دج بفعل ارتفاع أسعار المحروقات ثم بدأت في التراجع بداية من 2018 إلى غاية نهاية 2019.

2-2- معدل النمو الناتج الإجمالي:

بالرغم من الانهيار الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات إلا أن الدولة بقيت تسجل معدلات نمو إيجابية كما هو موضح في

الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) تطور معدل نمو الناتج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
النسبة	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	3.9 -

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

- (ONS, 2020,p218)

- * (ONS, 2020,p2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بمعدلات إيجابية بالرغم من الصدمات التي عرفت أسعار المحروقات منذ سنة 2014، غير أن الناتج المحلي الخام سجل تراجعا مع صدمة 2014 إذ قدر سنة 2015 بـ 16702 مليار دينار بنسبة نمو قدرها -3.1% وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة -7.32% في نفس السنة مع تسجيل نمو في الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة تقارب 8% ليعاود بعدها الناتج الخام النمو سنة 2016 ليسجل نسبة نمو 2.4% مقابل نسبة نمو لقطاع المحروقات -5.3% في حين بلغ نمو الناتج الخام خارج

المحروقات نسبة قاربت 7 % . أما سنة 2017 فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 18.575 مليار دينار جزائري ثم إلى 20.259.0 مليار دينار جزائري في 2018 ، بزيادة في القيم الحالية بنسبة 9.1% .

أما بالنسبة لمعدل النمو فحقق الاقتصاد الجزائري نموًا بنسبة 1.4% سنة 2018، بعدما بلغ 1.3% عام 2017 لكنه في انخفاض حاد مقارنة بعامي 2015 و 2016 اللذين كانا على التوالي 3.7% و 3.2%. لا يزال النمو في عام 2018 إيجابيًا على الرغم من سياق عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، وكذلك انخفاض النمو في قطاع المحروقات، وقد كان هذا النمو مدفوعًا بقطاعات الزراعة والبناء والأشغال العامة والهيدروإليك (BTPH) بما في ذلك الخدمات البترولية والأشغال العامة) والصناعة مع الزيادات ذات الصلة في قيمها المضافة بنسبة 5.0%، 5 و 2% و 4.1%، على العكس من ذلك ، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات يتحسن مقارنة بعام 2017 حيث ارتفع من 2.1% في 2017 إلى 3.3% في 2018 ، وهو ما يشكل أداء ملموس (بنك الجزائر، 2018، ص 4)، أما بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2020 فقد سجل معدل النمو نتائج سلبية إذ قدر بـ - 3.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 إذ بلغ 1.3%، ويرجع هذا التراجع الكبير إلى الأزمة التي يعيشها العالم اليوم والمتمثلة في جائحة كورونا.

2-3- الميزان التجاري

يعكس الميزان التجاري تطور حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويعتبر بذلك المرآة التي تعكس مدى صلابة الاقتصاد الوطني، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية بالمتغيرات الخارجية نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات غير الإجراءات التي تبنتها الحكومة كانت لها انعكاسات على هذه المتغيرات كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06) تطور حجم الصادرات والواردات في ظل تراجع أسعار النفط(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد	احتياطي الصرف
2009	45.10	37.402	7.7	148.9
2010	57.09	38.88	18.2	162.2
2011	72.88	46.92	25.9	182.22

190.66	20.2	51.56	71.73	2012
194.01	9.4	54.993	64.377	2013
177.4	1.3	58.67	59.996	2014
144.1	18.08-	52.65	34.57	2015
114.14	20.4-	49.44	29.04	2016
97.3	-10.86	46.05	35.19	2017
79	-5.03	46.19	41.16	2018
72.6	- 5.75	38.37	32.61	2019
62	11.47 -	19.17	7.7	*2020

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

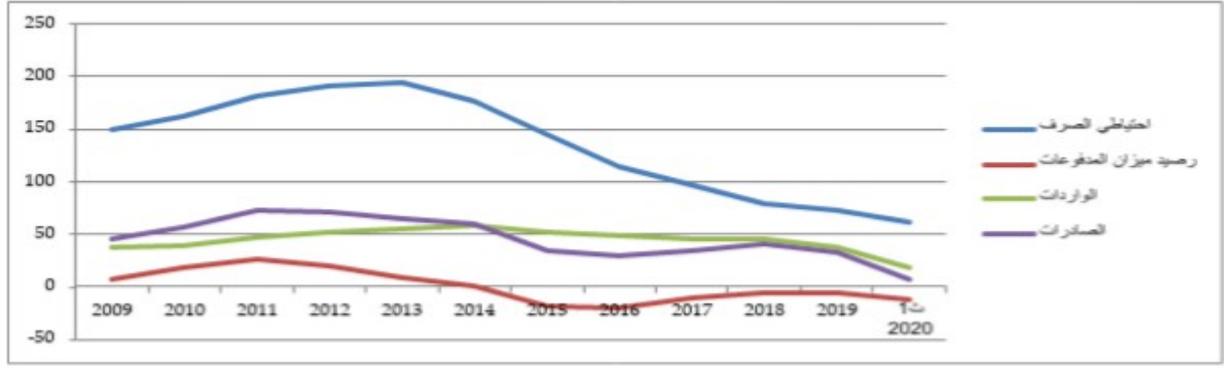
(Direction Générale des Douanes, 2018) -

(Banque d'Algérie, 2011-2017) -

*(ONS, Juillet 2020,p14) -

ويشير الجدول أعلاه إلى تطور حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات حيث سجلت الجزائر خلال الفترة 2009-2014 فائضا قدر نحو 8.3 مليار دولار سنة 2009 ليتراجع إلى 1.3 مليار دولار سنة 2014، أما في الفترة 2015-2019 فقد سجل عجزا مستمرا قدر بـ 18 مليار دولار سنة 2015 في حين بلغت قيمة العجز 5.03 مليار دولار سنة 2018، بينما في الثلاثي الأول من سنة 2020 فقد سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا قدر 11.47 مليار دولار ويعود سبب هذا العجز الكبير إلى الانهيار الكبير في أسعار المحروقات وحالة الركود الذي يشهده الاقتصاد العالمي بفعل أزمة كورونا، ولحسن حظ السلطات الجزائرية هو وجود احتياطي صرف سجل خلال سنوات الارتفاع في أسعار المحروقات قدر بحوالي 200 مليار دولار في بداية سنة 2014 وهو ما سمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البترول عند مستويات منخفضة، خلال السنوات القادمة، وهو ما يؤدي إلى تراجع كل معدلات النمو وعملية خلق فرص العمل.

الشكل رقم (01) تطور حجم الصادرات والواردات في ظل تراجع أسعار النفط



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم 06.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الواردات شكلت منحني تصاعدي من سنة 2009 حتى 2014 بداية انهيار أسعار النفط، في حين أن الصادرات عرفت نموا بين 2009 و 2011 ثم بدأت في التراجع كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات. من الشكل نلاحظ أن الاحتياطات من العملة الصعبة تتراجع بوتيرة متسارعة نتيجة تراجع عائدات الصادات بسبب انهيار أسعار النفط مع ثبات نسبي في فاتورة الواردات، نظر للإجراءات المتخذة من أجل تقليص فاتورة الاستيراد ومع أنها محدودة، ما تسبب في تسجيل عجز في ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2015. ولذلك لجأت الحكومة إلى استخدام رخص الاستيراد كخطوة أولية للتحكم في فاتورة الواردات، وقد سمح هذا الإجراء بتخفيض حجم الواردات من 60 مليار دولار في سنة 2014 إلى حوالي 38.37 مليار دولار سنة 2019 إلا أنها تبقى مرتفعة جدا مقارنة بالصادرات التي سجلت 32.61 مليار دولار خلال نفس السنة.

2-4- تطور القدرة الشرائية في ظل الظروف بين 2014 و 2020

لقد تزامن الارتفاع في نسبة التضخم مع الصدمة النفطية لسنة 2014 التي كانت نتيجة لحالة الارتباك الذي أصاب الاقتصاد الوطني والنقص في تنظيم وضبط السوق بعد الاتجاه التنازلي في السنوات الأخير خاصة 2013 و 2014 إلا أنه بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2014 بدأ التضخم في الارتفاع وقد بلغ 4.4% سنة 2014، حيث أرجع محافظ بنك الجزائر استمرار الارتفاع في هذا المعدل إلى النقائص في ضبط السوق، وخاصة سنة 2015 الذي قدر بـ 4.8% وقال أن الارتفاع لم يكن بسبب التوسع النقدي وإنما بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بفعل الانكماش في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية المستوردة كأسعار مسحوق الحليب على سبيل الذكر (بنك الجزائر، 2016، ص 47)، ثم عرفت تراجعا مع نهاية 2016 نظرا للاستقرار الذي عرفته أسواق النفط وتحسن أسعاره.

ومما لا شك فيه أن ارتفاع معدل التضخم سيكون له آثار على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع سواء في حالة ارتفاع الأسعار أو تراجع قيمة العملة المحلية.

الجدول رقم (07) تطور الأجر القاعدي مقارنة بالعملة الدولية الدولار

بداية من جوان 2020	2019	2017	2015	2013	2011	
/	4229.9	4205.0	4318.1	5437.9	5528.4	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام*
20000	18000	18000	18000	18000	15000	الأجر القاعدي بالدينار
119.36	119.36	110.93.2	100.4	79.3	72.8	الدينار مقابل الدولار**
167.5	150.8	162.26	179.2	227	206.04	ما يقابل الأجر القاعدي بالدولار في السوق الرسمي
%11+	% 7 -	%9.4 -	%21.1-	%10	/	التغير

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

(البنك المركزي، 2018)

* (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،، 2010-2019)

** (Ministère des Fiances, Décembre 2019)

(الديوان الوطني للإحصائيات ، 2018)

وحسب الجدول أعلاه فإن القدرة الشرائية تراجعت بحوالي 22.6% حيث انتقلت من 5437.9 دولار للفرد إلى 4229.9 دولار للفرد بين 2013 و2019، إذا ما قارنا قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار على أساس الأجر القاعدي الأدنى المضمون، فقد تراجعت بـ 33.5% خلال نفس الفترة وكان هذا التراجع بسبب تراجع اسعار النفط ولجوء البنك المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة العملة، إلا أن قرار الحكومة برفع الأجر القاعدي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020 قد يحسن المستوى المعيشي لبعض الفئات.

2-5- واقع المناخ الاستثماري وتطور حجم التدفقات الاستثمارية

لا شك أن المتطلبات الأساسية أو المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار تعد شرطا أساسيا في جذب المستثمرين، وتعد السياسة المالية من بين أهم المؤشرات التي تستقطب أو تطرد الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

الجدول رقم (08) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية 2010-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تكلفة المشاريع	1.3	1.4	2.3	4.2	0.5	0.7	1.6	1.39	1.5

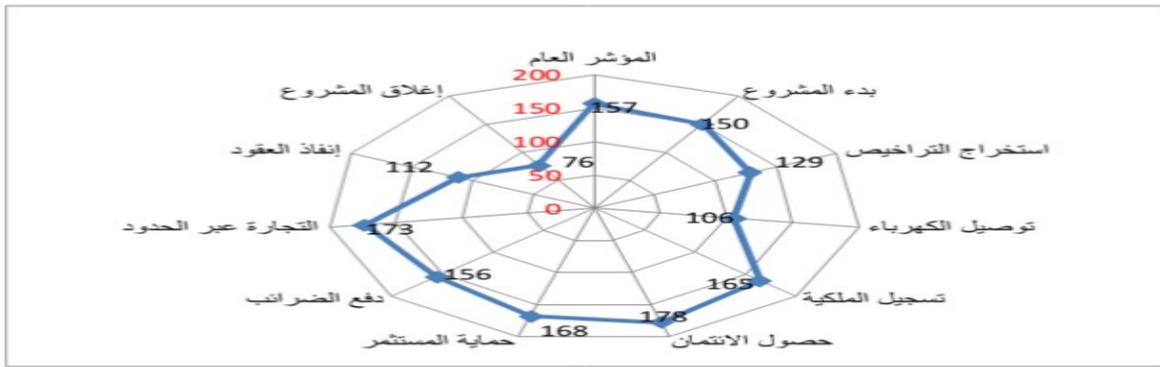
المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2010-2019)

وحسب الإحصائيات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018 والمتعلقة بتدفق حجم الاستثمارات إلى الجزائر فقد بلغت 1.5 مليار دولار عام 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا مقارنة بـ 2017 إذ بلغت 1.39 مليار

دولار، أما من حيث تكلفة المشروع فقد بلغت 1.39 مليار دولار سنة 2017 لترتفع إلى 9.2 مليار دولار سنة 2018 ، في حين قدر عدد المشاريع 18 مشروع سنة 2018 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، 2019، ص 17).
ترتكز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات المعادن بقيمة 7.3 مليارات دولار والعقارات بقيمة 7.1 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 3.1 مليار دولار، وتصدرت مجموعة "أورتر" الإسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 4.9 مليارات دولار.
وقد بلغت حصة الجزائر من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية 2% وتعد هذه النسبة جد ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تحوزها الجزائر، ويعود ذلك إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية من خلال المؤشرات كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (2018)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: (world bank, 2018,p189)

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه والمتضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال أن الجزائر احتلت مراكز جد متأخرة في معظم هذه المؤشرات حيث جاءت في المركز 156 في مؤشر دفع الضرائب من بين 190 بلد شمله المسح سنة 2018 أما فيما يخص مؤشر بدء المشروع واستخراج التراخيص وتوصيل الكهرباء 129، 150، 106 على التوالي، أما فيما يخص المؤشر العام فقد احتلت المرتبة 157 من بين 190 بلد شمله المسح، ويعود السبب في هذا التأخر إلى البيروقراطية والفساد الإداري اللذان يعتبران من أكبر المشاكل التي تعيق قيام المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

خاتمة:

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات جعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نظيفة، كل ذلك يزيد من حدة وعمق الأزمة التي تتعرض لها الجزائر، خاصة في خضم مواصلة تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى عدم

تنويع الحكومة اقتصاد البلاد والذي يعتمد كما هو معروف على أكثر من 98% على المحروقات، وهو الأمر الذي يجعل الصورة ضبابية وغير واضحة خلال السنتين القادمتين كأقصى تقدير والتي من الممكن للجزائر أن تتجاوزها بفضل ما تبقى من احتياطها النقدية، أما بعد هذه الفترة أي نهاية 2022، فإن البلاد قد تدخل مرحلة جديدة ستعرف انهيار كاملا للاقتصاد في حال عدم فعالية الإجراءات المتخذة.

نتائج الدراسة: بناء على ما سبق يمكن استنباط النتائج التالية:

- إن المحروقات أو الذهب الأسود مادة إستراتيجية وحيوية، بحيث تحتوي على وجهان الأول اقتصادي والثاني سياسي، وقد باتت تستخدم كوسيلة ضغط على بعض الأطراف من خلال تحالفات اقتصادية لتحقيق أغراض سياسية مثل الاتفاق السعودي الأمريكي ضد إيران وروسيا، وعلى هذا الأساس فإن النفط صار يتأثر بعوامل خارجية تؤثر على العرض والطلب مثل العوامل السياسية والصحية والاجتماعية والتقنية... الخ
- لقد كان لتداعيات الصدمات النفطيتين 2014 و2020 انعكاسات وآثار جد سلبية على جميع المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، باعتبار المحروقات المكون الرئيسي للمالية العامة للدولة، بحيث كلما تحسنت أسعارها وجدت الدولة نفسها في أريحية مالية وانعكس ذلك على تحسن معدلات النمو والمستوى المعيشي للأفراد مثل ما حدث بين 2009 و2013، ولهذا ينبغي تنويع الاقتصاد الوطني وعدم ربطه بهذه المادة التي أصبحت بمثابة سلاح ذو حدين.
- إن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط سواء سنة 2014 أو الحالية 2020 هي تدابير ظرفية، بمعنى تصلح فقط في الأجل القصير لأن الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... الخ هي إجراءات لا تحظى بالدعم والقبول الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك فإن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في غضون بضعة سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، ولذا يتوجب التوجه نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتشجيع المشاريع الخالقة للثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

الاقتراحات والتوصيات:

- قد تكون الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الصدمات النفطية من حيث الشكل ناجعة ولكن انعكاسات على الواقع الاقتصادي لم ترقى للمستوى المطلوب، وذلك بفعل غياب إرادة سياسية حقيقية بعيدة عن كل أشكال الفساد والبروقراطية وتفتح المجال أمام المبدعين لكي تبرهن عن قدراتها وطاقاتها.
- تعتبر السياسات الاقتصادية بكل فروعها ومنها السياسة المالية من إعداد ورسم الأشخاص ولهذا يتطلب من معد هذه السياسة أن يكون نزيه وذا كفاءة حتى لا يتم تصميم هذه السياسة على مقاس أشخاص معينين تخدم مصالحهم الشخصية.
- بغض النظر عن جاهزية الأنظمة الاقتصادية وكفاءتها، أو قدرة السياسات الحكومية على إدارة الصدمات بشكل محكم واتخاذ القرار الصائب، أبرزت الجائحة الحاجة الملحة إلى المجتمع المدني في مواجهة الأزمات حيث أن التكنلوجيات

الاقتصادية العالمية والتلاحم الذي كانت تظهره وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي أثبتت فشلها خاصة بعد انتشار الجائحة في إيطاليا وتخلي شركائها عنها.

- إن قيام الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية غير مرتبط بالسياسة المالية لوحدها وإنما بمناخ اقتصادي واستثماري عام، يتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية والجزئية والتي تصدرها مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية، ولهذا ينبغي على الجزائر العمل على تحسين صورتها ومكانتها ومراتبها حتى تصبح مستقطبة لمختلف المشاريع الاستثمارية.

المراجع:

- 1- Direction Générale des Douanes. (2018). *STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période: Les dix premiers mois 2017)*. Algérie.
- 2- Banqued'Algérie. (2010-2017). *les Rapports évolutions économiques et monétaire en Algérie*. Algérie.
- 3- Banqued'Algérie. (2011-2017). *les Rapports évolutions économiques et monétaire en Algérie*. Algérie, p48 .

- 4- elkhabar. (2020, 07 18). خسائر أهم الشركات العمومية. Consulté le 07 18, 2020, sur <https://www.elkhabar.com/press/article/170312/>.
- 5- Ministère des Finances. (Décembre 2019). *TAUX DE CHANGE DES PRINCIPALES MONNAIES A FIN DECEMBRE 2019*. Algérie.
- 6- Ministère des Finances. (2020). *SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR A FIN OCTOBRE 2019*. Consulté le 07 07, 2020, sur <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>.
- 7- ONS. (2020). *Collections Statistiques N° 215/2020, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2018*. Algérie.
- 8- ONS. (Juillet 2020). *LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS 1er trimestre 2020, N° 894*. Algérie.
- 9- ONS. (2020). *LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS 1er trimestre 2020, N° 894*. Algérie.
- 10- OPEC. (2010-2019). *Annual Report*.
- 11- OPEC. (June 2020). *Monthly Oil Market Report*.
- 12- OPEC. (MAY 2020). *Monthly Oil Market Report*.
- 13- world bank,. (2018). *A world bank group Flagship Report, doing business, Comparing Business Regulation for Domestic Firms in 190 Economies*.
- 14- البنك المركزي. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجيهات 2017 الجزائر.
- 15- التميمي ر.ع. (2015). الكويت وتحديات سوق النفط. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة. قطر: مركز الأبحاث ودراسة السياسات.
- 16- الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام. الجزائر.
- 17- الصاوي، ر.ع. ا. (2020, 04 21). ماذا يعني انهيار أسعار الخام الأميركي؟ 6 أسئلة و 6 إجابات، <https://www.aljazeera.net/ebusiness>.
- 18- القانون رقم 14-10. (2014, 12 30). المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 78/2015.
- 19- القانون رقم 15-18، (2015, 12 30). المتضمن قانون المالية لسنة 2016 الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72/2016.
- 20- القانون رقم 14-19. (2019, 12 30). يتضمن قانون المالية لسنة 2020 الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 81.
- 21- القانون رقم 07-20. (2020, 06 04). يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 33،
- 22- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتناعات الصادرات. (2010-2018). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان جاذبية الاستثمار.
- 23- بلعيد م. أ. (2020, 04 21). التبرعات المالية التي تصب في الحسابات المخصصة لها بعنوان محاربة فيروس كورونا . Consulté le 07 10, 2020, sur <http://www.aps.dz/ar/algerie/86399-230>
- 24- بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي 2015 الجزائر، ص. 47.
- 25- بوخاري م. (2014). ، الاقتصاد الكلي المعقد. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

- 26- ريغي هـ. (2016). تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 260-231 ،
- 27- سعيد صالح اسراء،، و فرحان، اسراء،. (2018). قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني العدد 1 ، 58-74.
- 28- سلامة م. (2015). العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 29- سوزي عدلي ن. (2003).، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة. (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 30- عايش م. (2020, 03 09). ثلاثة أسباب وراء انهيار أسعار النفط . Consulté le 03 25, 2020, sur <https://www.alquds.co.uk>
- 31- عبد العزيز عثمان، س. (2008). النظام الضريبي وأهداف المجتمع، مدخل تحليلي معاصر. بيروت: الدار الجامعية.
- 32- عبد المطلب ع. ا. (2003).، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي. مصر: مجموعة النيل العربية للنشر.
- 33- غريغوري، غ. (2015). هبوط أسعار النفط "الأسباب والتبعيات الجيوسياسية"، قطر: منشورات مركز بروكجنز الدوحة، ص ص 01-02.
- 34- قوانين المالية (2014-2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 35- مرفيت، ع. ا. (2017, 12). تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، Consulté le 03 15, 2020, sur <https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf>.